

أخبار

95% من منازل عكار من دون مياه

أعلن رئيس اللجنة النيابية الفرعية الخاصة بمصادر مياه الشمال النائب معين المرعبي، أن أكثر من 95% من الوحدات السكنية لا تصلها مياه مؤسسة مياه لبنان الشمالي، علماً أن الـ 5% الباقية تتعرض لتقنين قاس يصل في بعض الأحيان إلى انقطاع للمياه لمدة أسابيع. تفتقر عكار إلى مصادر مستدامة ومتجددة لمياه الشفة، أما المصدر الوحيد لهذه المياه فهو محطات مركزية لآبار سطحية غير عميقة وملوثة بمياه الصرف الصحي الذي لا تتوافر له الشبكات ولا محطات المعالجة الضرورية، وقد أدت كثافة استخدام هذه الآبار السطحية إلى جفافها، إضافة إلى جفاف الينابيع الطبيعية التي كانت تستخدم لمياه الشفة والري. لمعالجة هذا الأمر، أطلقت اللجنة خطة طوارئ بالتعاون مع وزارة المياه والطاقة ومجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه لبنان الشمالي، تقضي بالاعتماد على الآبار الجوفية العميقة كمصدر وحيد لتوفير مياه الشفة غير الملوثة للبلدات التي توجد فيها شبكة، علماً أن غالبية القرى في عكار تفتقر إليها كلياً.

نبع «راس المال» يتعرض للسطو

ناشد أهالي الهرمل المعنيين في وزارة الطاقة والمياه ومصالحة مياه البقاع، إيجاد حل سريع لموضوع مياه الري لبلدات المنطقة، خصوصاً التي تستفيد من نبع راس المال الذي يتعرض للسطو من بعض الأشخاص. وقد تحول المجري إلى مجرور عمدت بلدية الهرمل، بتمويل من جهة مانحة، إلى وضع سقف من الإسمنت لبعض أجزائه. ولفت الأهالي إلى أن «الهرمل المشهورة بالمياه والينابيع مقبلة على التصحر، في ظل غياب أي مرجعية رسمية أو بلدية».

180 مليون دولار من الاتصالات للخرينة

حوّل وزير الاتصالات بطرس حرب 180 مليون دولار من خارج موازنة الاتصالات لعام 2016 إلى حساب الخزينة من واردات وزارة الاتصالات عن هذا العام، وذلك عن شهري أيار وحزيران 2016، بناءً على المرسوم رقم 11217 تاريخ 2014/2/15 (تشكيل الحكومة)، وبناءً على اقتراح المدير العام للاستثمار والصيانة، ويهدف تغذية الخزينة العامة والمالية العامة للدولة اللبنانية، وبهدف تأمين استمرارية المرفق العام بحسب بيان الوزارة. وكان حرب قد حوّل بموجب القرار 1/399 تاريخ 16 أيار 2016 من خارج موازنة الاتصالات إلى حساب الخزينة نحو 80 ملياراً و600 مليون ليرة، وهذا المبلغ يمثل عائدات الرسم البلدي على القيمة المضافة المحصلة لمصلحة البلديات من الهاتف الخليوي من 1/11/2015 ولغاية 4/30/2016.

عدل

الهيئة الاتهامية في الشمال: العنف سبب موت رولا يعقوب

على ضرب رولا يعقوب على رأسها.

وتميز القرار بأنه فضل مضامين التقارير الطبية التي تغاضى عنها القرار الظني، ورأى أنه من أجل البحث في العلاقة السببية بين أعمال العنف والشدة المرتكبة من المدعى عليه والنتيجة الجرمية المتمثلة بالوفاة، فإنه يقتضي الرجوع إلى التقارير الطبية العلمية. وبناءً عليه، أعلن القضاة أنه لا يمكن الركون إلى مضمون التقريرين الأول والثاني اللذين توصلا إلى أن الوفاة طبيعية لأسباب شرحوها تفصيلاً. وخلص القرار إلى أن عدم توصل لجنتي التحقيقات المهنية في نقابتي الأطباء في بيروت وطرابلس إلى تحديد سبب الوفاة بصورة واضحة ودقيقة ليس من شأنه أن يؤدي إلى نفي الأدلة لجهة تسبب كرم البازي بوفاة رولا يعقوب بالضرب والعنف والشدة التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتجاج في الدماغ أو بالحد الأدنى أن تشكل سبباً محرضاً للنزف الناتج من انفجار شريان.

كذلك، لم يأخذ القرار بإفادة طفلي المرحومة غلاديس وغيريال اللتين قاتلتا إن والدهما لم يقدم على ضرب والدتهما وقت حصول الوفاة، معتبراً أن مثل هذا الإدلاء يتنافى تماماً مع جميع الأدلة والقرائن ومع مضمون إفادات الشهود. فقد وسعت الهيئة دائرة الشهود الذين استمعت إليهم، واستندت إلى ما قاله كل من الشهود ميخائيل يعقوب، فيفي لوسني الخوري وجنان بشور الذين أكدوا أن كرم البازي عاد إلى المنزل بعد مرور وقت قصير على نقل زوجته إلى المستشفى ودخل مع بناته إلى الغرفة وتكلم معهن، لتخرج بعدها الابنة غلاديس وتخبر إحدى الشاهدات بتعرضها للتهديد من قبل والدها إن أخبرت أحداً أنه أقدم على ضرب والدتها.

خلص القضاة إلى أن القرار الظني لجهة إصدار القرار بمنع المحاكمة عن المدعى عليه غير واقع في محله القانوني والواقعي، الأمر الذي يستوجب معه بالتالي فسخه واعتبار فعل المدعى عليه المستأنف عليه مؤلفاً لجناية المادة 550 عقوبات.

وقد برر القرار الذي يمتد على 21 صفحة، اتهام الزوج بقتل زوجته بثلاث قرائن تعزز قناعة الهيئة بإقدام المدعى عليه على التسبب بوفاة رولا يعقوب بالضرب والعنف والشدة، وهي: أولاً، قرينة توارى المدعى عليه عن الأنظار فور المباشرة بالتحقيقات في حادثة وفاة رولا يعقوب، وقد صدر بحقه بلاغ بحث وتحري.

ثانياً، أقوال الشاهدة المحامية

القرار فضل مضامين التقارير الطبية التي تجاهلها القرار الظني

بشرى الخوري، وهي جارة رولا يعقوب، خلال التحقيقات الأولية، إذ أفادت بأن كرم البازي حضر بعد نحو ساعة من وفاة رولا برفقة شقيقه الذي تشاجر معه وأنها سمعت شقيقه يقول: «ما في رجال ما بيتناكف مع زوجته وببضربها»، ومن ثم غادر. كذلك أفادت الخوري بأنها لم تشاهد كرم البازي مهتماً أو متأثراً بوفاة زوجته.

وثالثاً، المعلومات والتحريات التي أجريت على الفور وبناءً على إشارة النيابة العامة الاستئنافية من قبل عناصر مخفر حلبا والتحقيقات والتحريات الأولية التي جاء فيها إقدام المدعى عليه

بعد ثلاث سنوات على جريمة قتل رولا يعقوب. أصدرت الهيئة الاتهامية في الشمال قراراً يقضي بنقض القرار الظني الذي صدر عام 2014 والذي منع المحاكمة عن زوج رولا المتهم بتعنيفها حد القتل، إذ تمكنت الهيئة من إثبات التعنيف الذي تعرضت له رولا على يد زوجها بعدما توسّعت بالتقارير الطبية والاستماع إلى الشهود. وخلصت إلى إصدار قرار بالقبض عليه.

أيضا الشوفي

تأخرت العدالة في ملف مقتل الضحية رولا يعقوب سنتين وثلاثة أشهر من بعد صدور القرار الظني الذي أعلن أن الوفاة طبيعية. آنذاك، أغفل القرار الظني جميع الأدلة التي تدين الزوج كرم البازي في التسبب بقتلها من جراء العنف الأسري ومُنعت المحاكمة عنه. لكن منذ أيام، وبعد 3 سنوات على موت رولا يعقوب، أصدرت الهيئة الاتهامية في الشمال قراراً يقضي بفسخ قرار قاضي التحقيق الصادر في كانون الثاني 2014 وإحالة كرم البازي على محكمة الجنايات بعدما أثبتت القضاة أن المدعى عليه كان يمارس العنف والشدة بحق زوجته المرحومة رولا يعقوب وقت حصول الوفاة وقبلها، وتوافر الأدلة والقرائن على أن هذا العنف المرتكب هو سبب الوفاة. وعليه،



المطار، لافتاً إلى أن إدارة المطار اتخذت الإجراءات الاحترازية وركّبت أجهزة ثابتة لتشتيت الطيور عند المدرج تفادياً لتصادمها بمحركات الطائرات، إضافة إلى جهاز متحرك. إلا أن الخطر لا يقتصر فقط على حركة الطيران في أجواء بيروت، يُشير قديح إلى أن ملايين الأطنان من النفايات ستجمع في هذه المواقع بطريقة غير آمنة بيئياً وصحياً، لافتاً إلى «إحداث تلويث خطير للمنظومة البيئية البحرية، وتدمير الشاطئ واستعماله الترفيهي والسياحية، وتدمير موائل الأحياء والتنوع البيولوجي لشواطئ لبنان، وتهجير ما تبقى من أحياء فيها».

تدور حولها تساؤلات.

«ضبط» مثل هذا التكرار يضع المعلومات المنشورة في خانة التشكيك، وينسردج في إطار الاستفسار والتساؤل لا في باب الاتهام.

ثم إن ورود الخطأ في محافظة النبطية من دون غيرها من المحافظات؟ هل هو محض صدفة أم أن هناك قطبة مخفية؟ ماذا لو توسعنا في تدقيق باقي المحافظات؟ هل سنقع على أمور أخرى ملتبسة؟ وماذا عن دور أجهزة الرقابة في هذا الملف؟ أسئلة يرسم المعنيين.

عاد الجميع إلى منازلهم... ولم نرجع

فادي. في بداية الأمر، وعندما لم نعد إلى المنزل، لم يقلق والدي إذ ظناً أننا كنا نمرُّ كثيراً وفقدنا الإحساس بالوقت. ولكن في تلك الأوقات كان وباء الحرب سائداً ما دفع والدي إلى القلق. وفي ذلك الحين، كانا قد سمعنا الكثير من القصص عن أشخاص جرى اختطافهم.

بعد أيام قليلة طلب والدي من أحد معارفهما مساعدتهما على العثور علينا. طلب هذا الشخص 12000 دولار من والدي ووعدنا بأننا سنعود إلى المنزل قبل حلول الليل. مفعماً بالأمل، دفع والدي هذا المبلغ وملاّت الفرحة والدي. وكانت قد أعدت لنا طوال النهار العشاء الذي كان مؤلفاً من كل وجباتنا المفضلة. ودعت جميع أفراد العائلة والجيران إلى المنزل كي يتمكنوا من الترحيب بنا. ولكن مرّت ساعات ولم نرجع. وحوالي منتصف الليل، عاد الجميع إلى منازلهم. وبقي والدي وقلباهما مغممان بالحسرة.

إسمي خالد شحادة. أخي فادي شحادة. لا تدعوا قصتنا تنتهي هنا.

من أجل معرفة المزيد عن قصة خالد وفادي وقصص أشخاص آخرين فقدوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية يمكنكم زيارة: www.fushatamal.org

إسمي خالد، وفي عام 1984 كان عمري 14 سنة، وكنت أدرس في إحدى المدارس الثانوية في صيدا. كنت ولداً سعيداً وكنت دائماً أمانح أخي وأخواتي الأربعة. تذكرُ والدتي أنه عندما كان والدي يعطيني المال لحلاقة شعري، كنت أعود إلى المنزل في الليل وشعري لم يمسّه أحد. فكنت أصرفُ تلك الأموال على المتلجات.

في 16 آذار عام 1984، خرجتُ في نزهة مع أخي

